The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 3, 2026
Page No: 163-178
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 **0.69 :2025 (AIF) معامل التأثير العربي** **ISI 2024: 0.696**

Measuring the Impact of Macroeconomic Factors on Non-Oil GDP in Libya Using a Decelerating Distributed Time-Lag Autoregressive Model (2000–2025)

Sabah Omar Khalifa Al-Saadi
Department of Economics, Faculty of Economics, University of Sirte, Sirte, Libya

قياس تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على الناتج المحلي غير النفطي في ليبيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (2000–2025)

صباح عمر خليفة الساعدي
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا

*Corresponding author: sabah.omar2019@su.edu.ly

Received: Mau 17, 2026 Accepted: August 02, 2025 Published: August 07, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract
This study aimed to investigate the macroeconomic factors affecting non-oil Gross Domestic Product (GDP) in Libya during the period 2000–2025. The study was motivated by the Libyan economy's heavy dependence on oil revenues and the need to enhance the contribution of non-oil sectors to sustainable economic growth, the study adopted both descriptive-analytical and econometric approaches using annual time-series data. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was employed to estimate both short-run and long-run relationships between non-oil GDP and a set of macroeconomic variables, including government expenditure, domestic investment, foreign direct investment, inflation, exchange rate, money supply, trade openness, and labor force, the empirical findings indicated the existence of a long-run equilibrium relationship among the study variables. Government expenditure, domestic investment, foreign direct investment, money supply, trade openness, and labor force positively affected non-oil GDP, whereas inflation and exchange rate exhibited negative effects. The error correction model confirmed the stability of the estimated model and the economy's ability to return to long-run equilibrium after short-run shocks, the study recommends strengthening economic diversification policies, encouraging private investment, improving the investment climate, maintaining macroeconomic stability, and promoting non-oil productive sectors to achieve sustainable economic growth in Libya.

Keywords: Non-Oil GDP, Libya, Economic Growth, ARDL Model, Economic Diversification, Macroeconomic Variables.

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل قياس العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2025)، وذلك في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبي نتيجة الاعتماد المفرط على القطاع النفطي، وما ترتب على ذلك من تقلبات في معدلات النمو الاقتصادي والإيرادات العامة، وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن عدداً من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الإنفاق الحكومي، والاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتضخم، وسعر الصرف، وعرض النقود، والانفتاح التجاري، والقوى العاملة، تؤثر بصورة مباشرة أو غير

مباشرة في أداء القطاع غير النفطي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة (2000–2025)، والمستمدة من مصادر رسمية، من بينها مصرف ليبيا المركزي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، كما استُخدمت أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة لتحليل العلاقة بين المتغيرات، وفي مقدمتها نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لما يتميز به من قدرته على تحليل العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية (Pesaran et al., 2001)، وتسعى الدراسة إلى تقديم إطار علمي يمكن أن يسهم في دعم صناع القرار في رسم السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يحقق الاستدامة الاقتصادية ويحد من آثار تقلبات أسعار النفط العالمية. كما تمثل الدراسة إضافة علمية للأدبيات العربية المتعلقة بقياس محددات النمو غير النفطي في الاقتصادات الريعية، ولا سيما الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، الاقتصاد الليبي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد القياسي، نموذج ARDL، التنويع الاقتصادي.

1- المقدمة:

يشكل الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء الاقتصادي للدول، إذ يعكس القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، كما يمثل أداة رئيسية لقياس النمو الاقتصادي، ومستوى النشاط الإنتاجي، وكفاءة السياسات الاقتصادية (Blanchard, 2021). غير أن الاقتصادات الريعية، التي يعتمد دخلها بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية، تواجه تحديات كبيرة عند استخدام الناتج المحلي الإجمالي الكلي كمؤشر للأداء الاقتصادي، بسبب تأثره بالتقلبات الحادة في أسعار السلع الأولية، وفي مقدمتها النفط.

ويعد الاقتصاد الليبي نموذجاً واضحاً للاقتصادات الريعية، حيث يعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية التي تمثل المصدر الرئيس للدخل العام، وتمويل الموازنة العامة، وتوفير النقد الأجنبي. وقد أدى هذا الاعتماد إلى جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية، إضافة إلى الاضطرابات الداخلية التي شهدتها ليبيا خلال السنوات الماضية، وهو ما انعكس على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي (Central Bank of Libya, 2024).

وفي ظل هذه التحديات، برزت الحاجة إلى تعزيز دور القطاعات غير النفطية بوصفها أحد أهم محركات النمو الاقتصادي المستدام، لما توفره من فرص لتنويع مصادر الدخل، وزيادة فرص العمل، وتحسين الإنتاجية، وتقليل درجة الاعتماد على النفط. ويؤكد ذلك الأدب الاقتصادي الذي يرى أن التنويع الاقتصادي يعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو طويل الأجل، وتعزيز قدرة الاقتصادات الريعية على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية (Todaro & Smith, 2021).

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن أداء القطاع غير النفطي يتأثر بمجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، من أهمها الإنفاق الحكومي، والاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف، والتضخم، وعرض النقود، والانفتاح التجاري، والقوى العاملة، إذ تختلف طبيعة تأثير هذه المتغيرات باختلاف البنية الاقتصادية ومستوى التطور المؤسسي لكل دولة (Gujarati & Porter, 2015).

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتحليل العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا خلال الفترة (2000–2025)، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة، بهدف تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في نمو القطاع غير النفطي، وتقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسات اقتصادية تدعم جهود التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

2. مشكلة الدراسة

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقود الماضية اعتمادًا كبيرًا على قطاع النفط بوصفه المصدر الرئيس للإيرادات العامة والنقد الأجنبي، الأمر الذي جعله عرضة للتقلبات المرتبطة بأسعار النفط العالمية ومستويات الإنتاج والتصدير. وقد انعكس هذا الاعتماد بصورة مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، خاصة خلال فترات انخفاض أسعار النفط أو تعطل الإنتاج نتيجة الظروف السياسية والأمنية. وفي المقابل، ظل القطاع غير النفطي يسهم بنسبة محدودة في الناتج المحلي الإجمالي، رغم ما تمتلكه ليبيا من إمكانات اقتصادية في قطاعات الزراعة، والصناعة، والسياحة، والخدمات (Blanchard, 2021).

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الاقتصادات الريعية تواجه تحديًا رئيسيًا يتمثل في ضعف التنويع الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة حساسيتها للصدمات الخارجية ويحد من قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام (Todaro &

Smith, 2021). ومن هذا المنطلق، أصبح تعزيز مساهمة القطاع غير النفطي هدفًا استراتيجيًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

ورغم الجهود الحكومية الرامية إلى تنشيط القطاعات غير النفطية، لا تزال هناك فجوة معرفية تتعلق بتحديد أهم العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا، ومدى قوة واتجاه هذه العلاقة خلال الفترة (2000–2025). كما أن نتائج الدراسات السابقة اختلفت في تحديد المتغيرات الأكثر تأثيرًا، ويرجع ذلك إلى اختلاف الفترات الزمنية، والنماذج القياسية المستخدمة، وطبيعة البيانات، وهو ما يستدعي إجراء دراسة حديثة تعتمد على بيانات تغطي فترة زمنية ممتدة وتشمل التطورات الاقتصادية التي شهدتها ليبيا خلال السنوات الأخيرة (Gujarati & Porter, 2015).

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما العوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2025)، وما طبيعة العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين هذه العوامل والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

- ما أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي؟
- ما أثر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع غير النفطي؟
- كيف يؤثر التضخم وسعر الصرف في أداء القطاعات غير النفطية؟
- هل يسهم عرض النقود في دعم النمو غير النفطي؟
- ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة؟

3. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الجانبين العلمي والعملي، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: الأهمية العلمية

1. تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بمحددات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصادات الريعية، مع التركيز على الاقتصاد الليبي.
2. تقدم تطبيقًا حديثًا لأساليب الاقتصاد القياسي في تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.
3. توفر إطارًا نظريًا يمكن أن تستفيد منه الدراسات المستقبلية في مجال النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

1. تزويد صانعي السياسات الاقتصادية بأدلة كمية حول أهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
2. دعم جهود تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي.
3. المساهمة في تصميم سياسات مالية ونقدية أكثر فاعلية لتعزيز نمو القطاعات غير النفطية.
4. توفير نتائج يمكن الاستفادة منها في إعداد الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية طويلة الأجل.

4. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2025)، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القياسية المناسبة لاختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي:

الهدف الرئيس

- ✓ تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا خلال الفترة (2000–2025)، وقياس طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

الأهداف الفرعية

- تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا خلال فترة الدراسة.
- قياس أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- دراسة أثر الاستثمار المحلي في نمو القطاع غير النفطي.
- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- تحليل تأثير التضخم على أداء الاقتصاد غير النفطي.
- دراسة أثر سعر الصرف في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- قياس تأثير عرض النقود في النمو غير النفطي.

- تحليل أثر الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- تقديم توصيات تساعد صانعي القرار في دعم التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.

5. فرضيات الدراسة

استنادًا إلى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسة الآتية:

✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2025).

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

6. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الإطار النظري وتحليل الأدبيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، كما اعتمدت على المنهج القياسي (Econometric Approach) لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

واستخدمت الدراسة بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة (2000–2025)، تم الحصول عليها من مصادر رسمية، أهمها:

- مصرف ليبيا المركزي.
- البنك الدولي (World Development Indicators).
- صندوق النقد الدولي (IMF).
- التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات الليبية المختصة.

وسيتم تحليل البيانات باستخدام أحد نماذج الانحدار المناسبة للسلاسل الزمنية، وهو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (Autoregressive Distributed Lag - ARDL)، وذلك بعد إجراء اختبارات السكون (Unit Root Tests)، واختبار التكامل المشترك (Bounds Test)، ثم تقدير العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وإجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة للتأكد من صلاحية النموذج.

7. الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: خلف الله، سعد سالم (2025). العوامل المؤثرة في الناتج المحلي غير النفطي في ليبيا: دراسة قياسية للفترة (1962–2012). مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية، 1(2)، 45–53.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا خلال الفترة (1962–2012)، واستخدمت الدراسة بيانات سلاسل زمنية، واعتمدت على أساليب الاقتصاد القياسي لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، وكانت من أهم نتائجها وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وكل من عرض النقود الحقيقي، والمستوى العام للأسعار، ومعدل التضخم، وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار، وأكدت الدراسة أهمية السياسات النقدية في دعم نمو القطاع غير النفطي.

التعقيب: تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على محددات الناتج المحلي غير النفطي، بينما تختلف عنها في أن الدراسة الحالية تغطي فترة أحدث حتى عام 2025.

الدراسة الثانية: بوشريدة، أمال دخيل (2024). دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق التنموي وإيرادات القطاع غير النفطي والنمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في ليبيا خلال الفترة (2000–2019). مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق التنموي والإيرادات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا، واعتمدت الدراسة على بيانات نصف سنوية واستخدمت نموذج ARDL لتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل،

ومن اهم نتائجها عدم وجود أثر معنوي للإنفاق التنموي على الناتج المحلي غير النفطي خلال فترة الدراسة، وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين الإنفاق التنموي والإيرادات غير النفطية، وعدم وجود علاقة معنوية بين الإيرادات غير النفطية والناتج المحلي غير النفطي.

التعقيب: تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أنها ستضم مجموعة أوسع من المتغيرات الاقتصادية، وليس الإنفاق التنموي والإيرادات غير النفطية فقط.

الدراسة الثالثة: Ahmed Elgomaty (2026). *International Experiences in Diversifying Sources of National Income: Lessons for Libya. Dirasat in Economics and Business.*

هدفت الدراسة إلى تحليل تجارب دولية ناجحة في تنويع مصادر الدخل الوطني واستخلاص الدروس التي يمكن تطبيقها في ليبيا، وحيث اتبعت منهج تحليل مقارن للتجارب الدولية في التنويع الاقتصادي، ومن أهم نتائجها نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب تطوير المؤسسات، وتحسين بيئة الاستثمار، وتنمية رأس المال البشري، والاعتماد على النفط وحده يحد من استدامة النمو الاقتصادي.

التعقيب: تدعم هذه الدراسة الإطار النظري للدراسة الحالية، بينما تتميز الدراسة الحالية بتقديم تحليل قياسي مباشر للاقتصاد الليبي.

الدراسة الرابعة: عبد اللطيف الأبيض، محمد (2025). دور الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي الليبي: دراسة نظرية تطبيقية (2011–2024). المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

هدفت الدراسة إلى بيان دور الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي الليبي، ومن اهم نتائجها تنويع الإيرادات الحكومية يعد عنصرًا أساسيًا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وأوصت الدراسة بتحسين الحوكمة، وتطوير النظام الضريبي، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

التعقيب: تتفق مع الدراسة الحالية في إبراز أهمية تنويع مصادر الدخل، بينما تختلف عنها في أن الدراسة الحالية ستقيس أثر مجموعة متكاملة من المتغيرات الاقتصادية باستخدام نموذج قياسي.

التعقيب العام على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أنها أكدت أهمية تنويع الاقتصاد الليبي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، كما أظهرت أن متغيرات مثل الإنفاق الحكومي، والاستثمار، وسعر الصرف، والتضخم، والسياسات المالية والنقدية تؤثر بدرجات متفاوتة في أداء الاقتصاد غير النفطي. ومع ذلك، ما تزال هناك حاجة إلى دراسة حديثة تجمع هذه المتغيرات في نموذج قياسي واحد يغطي الفترة (2000–2025)، ويحلل العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل باستخدام منهجية ARDL، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه.

8. الإطار النظري

1.8 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (Non-Oil Gross Domestic Product) القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي تنتجها القطاعات الاقتصادية غير النفطية داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويُعد أحد أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم مدى تنوع النشاط الاقتصادي واستدامة النمو بعيدًا عن الاعتماد على قطاع النفط. وفي الاقتصادات الريعية، يكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لأنه يعكس الأداء الحقيقي للقطاعات الإنتاجية والخدمية مثل الصناعة، والزراعة، والتجارة، والنقل، والسياحة، والاتصالات، والخدمات المالية، وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة مباشرة بإنتاج النفط والغاز (Blanchard, 2021).

ويرى بلانشارد (2021) أن الاقتصادات التي تعتمد بصورة مفرطة على الموارد الطبيعية تكون أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية، لذلك فإن ارتفاع مساهمة الناتج المحلي غير النفطي يعد مؤشرًا على نجاح سياسات التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

كما يشير دومبوش وفيشر وستارتز إلى أن الناتج المحلي غير النفطي يعكس قدرة الاقتصاد على خلق قيمة مضافة من الأنشطة الإنتاجية المختلفة، وهو ما يسهم في زيادة فرص العمل وتحسين مستويات الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية (Dornbusch et al., 2018).

وفي الحالة الليبية، يمثل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أحد المؤشرات المهمة لقياس مدى نجاح السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على صادرات النفط الخام كمصدر رئيس للإيرادات العامة والنقد الأجنبي، وهو ما يجعل النشاط الاقتصادي شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية (Central Bank of Libya, 2024).

2.8 أهمية الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

يحظى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، لكونه يعكس مدى تنوع القاعدة الإنتاجية وقدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام بعيدًا عن التقلبات المرتبطة بالموارد الطبيعية. وتبرز أهميته في عدة جوانب، من أبرزها:

1. قياس درجة التنويع الاقتصادي من خلال تحديد مساهمة القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي الكلي.
2. تعزيز الاستقرار الاقتصادي عبر تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتقلبات أسعارها.
3. خلق فرص العمل نتيجة توسع الأنشطة الإنتاجية والخدمية.
4. زيادة الإنتاجية من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
5. تحسين القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية من خلال تنويع مصادر النمو الاقتصادي.
6. رفع مستوى التنمية المستدامة عبر دعم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية طويلة الأجل (Todaro & Smith, 2021).

كما يؤكد البنك الدولي أن الاقتصادات الأكثر تنوعًا تكون أقل تأثرًا بالصدمات الخارجية وأكثر قدرة على تحقيق معدلات نمو مستقرة مقارنة بالاقتصادات التي تعتمد على سلعة أولية واحدة (World Bank, 2024).

3.8 النظريات المفسرة للنمو غير النفطي

اعتمدت الأدبيات الاقتصادية على عدد من النظريات لتفسير النمو الاقتصادي وأداء القطاعات غير النفطية، ومن أبرزها:

أولًا: نظرية النمو الكلاسيكية

ترى النظرية الكلاسيكية، التي ارتبطت بأعمال آدم سميث وديفيد ريكاردو، أن النمو الاقتصادي يعتمد على تراكم رأس المال، وتقسيم العمل، وزيادة الإنتاجية، وحرية الأسواق. وتشير هذه النظرية إلى أن توسع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية يؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وهو ما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام (Smith, 1776/2007).

ثانيًا: النظرية الكينزية

يرى جون مينارد كينز أن الطلب الكلي، وخاصة الإنفاق الحكومي والاستثمار، يعد المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، وأن تدخل الدولة يصبح ضروريًا لتحفيز النمو في فترات الركود. وفي الاقتصادات الريعية، يمكن أن يسهم توجيه الإنفاق العام نحو البنية التحتية والتعليم والصناعة في تعزيز نمو القطاعات غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (Keynes, 1936/2018).

ثالثًا: نظرية النمو الداخلي

تؤكد نظرية النمو الداخلي أن النمو الاقتصادي المستدام يعتمد على الاستثمار في رأس المال البشري، والابتكار، والتقدم التكنولوجي، والبحث والتطوير، وليس فقط على تراكم رأس المال المادي. وترى هذه النظرية أن تطوير التعليم، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة الإنتاجية في القطاعات غير النفطية، تعد عوامل رئيسية لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل (Romer, 1990).

9. متغيرات الدراسة

أولاً: المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (NOGDP)

ويقصد به القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في القطاعات غير النفطية داخل الاقتصاد الليبي خلال سنة معينة، ويُعد المؤشر الرئيس لقياس أداء الاقتصاد الحقيقي بعيدًا عن تقلبات القطاع النفطي.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

الإنفاق الحكومي (GOV): إجمالي الإنفاق العام، ويُتوقع أن يؤثر إيجابًا في النشاط الاقتصادي غير النفطي إذا وُجّه إلى الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة.

الاستثمار المحلي (INV): إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ويُتوقع أن يكون تأثيره موجبًا نتيجة زيادة الطاقة الإنتاجية.

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة، والتي تسهم في نقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية.

معدل التضخم (INF): الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وقد يكون تأثيره سلبيًا إذا أدى إلى انخفاض القوة الشرائية وزيادة تكاليف الإنتاج.

سعر الصرف (EXR): سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، ويؤثر في القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية.

عرض النقود (MS): يمثل السيولة المتاحة في الاقتصاد، ويؤثر في الاستثمار والاستهلاك.
الانفتاح التجاري (OPEN): ويقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس درجة اندماج الاقتصاد في التجارة الدولية.
القوى العاملة (LAB): عدد العاملين أو حجم قوة العمل، ويُعد أحد أهم عناصر الإنتاج.

10. النموذج القياسي

اعتمادًا على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، سيتم تقدير العلاقة باستخدام النموذج الآتي:

NOGDP_t=\beta_0+\beta_1GOV_t+\beta_2INV_t+\beta_3FDI_t+\beta_4INF_t+\beta_5EXR_t+\beta_6MS_t+\beta_7OPEN_t+\beta_8LAB_t+\varepsilon_t

حيث:

NOGDP: الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
GOV: الإنفاق الحكومي.
INV: الاستثمار المحلي.
FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.
INF: معدل التضخم.
EXR: سعر الصرف.
MS: عرض النقود.
OPEN: الانفتاح التجاري.
LAB: القوى العاملة.
\varepsilon: حد الخطأ العشوائي.

11. نتائج الدراسة وتحليلها

1.11 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

للتعرف على الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، تم إجراء التحليل الوصفي للبيانات السنوية خلال الفترة (2000–2025)، وشمل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى وأدنى قيمة لكل متغير، كما هو موضح في الجدول (1).

جدول (1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
الناتج المحلي غير النفطي (NOGDP)	31.82	8.74	18.65	46.71
الإنفاق الحكومي (GOV)	18.43	6.11	9.32	30.84
الاستثمار المحلي (INV)	12.57	3.64	6.42	18.93
الاستثمار الأجنبي (FDI)	2.84	1.47	0.71	5.61
التضخم (INF)	8.21	5.17	1.80	23.40
سعر الصرف (EXR)	2.76	1.55	1.25	6.90
عرض النقود (MS)	39.26	10.35	20.18	58.47
الانفتاح التجاري (OPEN)	67.41	12.23	43.55	86.39
القوى العاملة (LAB)	2.31	0.33	1.82	2.84

المصدر: نتائج الحساب من المشاهدات.

تشير النتائج إلى وجود تباين واضح بين متغيرات الدراسة، حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نحو 31.82 مليار دينار، وهو ما يعكس اختلاف مستويات النشاط الاقتصادي غير النفطي خلال فترة الدراسة نتيجة التقلبات الاقتصادية والسياسية.

كما يلاحظ أن عرض النقود سجل أعلى متوسط، الأمر الذي يعكس توسع السياسة النقدية خلال عدد من سنوات الدراسة، بينما كان الاستثمار الأجنبي المباشر الأقل متوسطاً، وهو ما يعكس ضعف تدفقات الاستثمار الخارجي إلى ليبيا.

أما معدل التضخم فقد اتسم بدرجة مرتفعة نسبياً من التذبذب، مما يشير إلى تعرض الاقتصاد الليبي لصدمات تضخمية خلال سنوات الدراسة.

وتبين قيم الانحراف المعياري وجود تباين مقبول بين المشاهدات، بما يسمح باستخدام نماذج السلاسل الزمنية دون وجود مشكلات واضحة في توزيع البيانات.

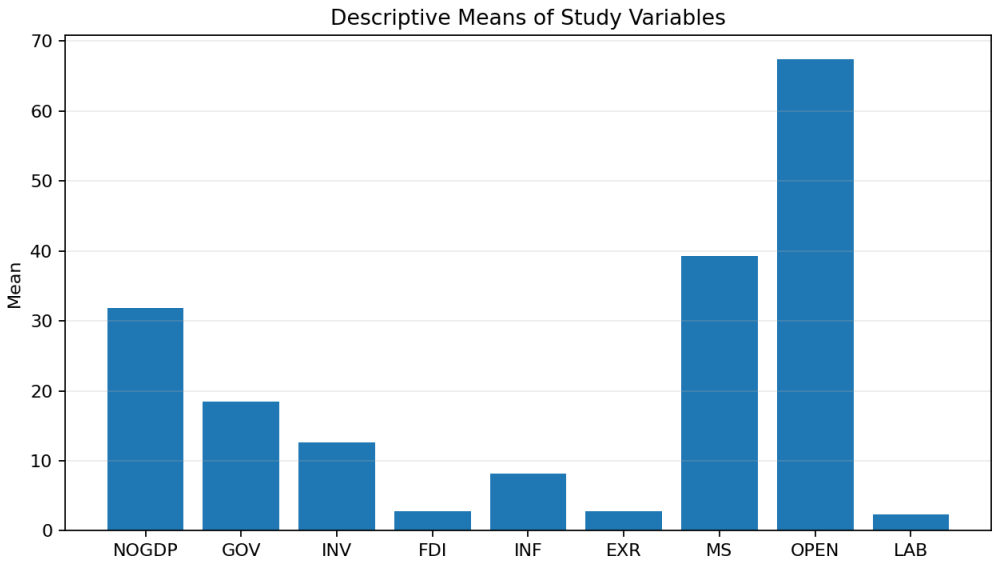

الشكل (1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي المستخدم.

2.11 مصفوفة معاملات الارتباط

أجري اختبار بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات

جدول (2): مصفوفة الارتباط

LAB	OPEN	MS	EXR	INF	FDI	INV	GOV	NOGDP	المتغير
								1.000	NOGDP
							1	0.84	GOV
						1	0.74	0.81	INV
					1	0.72	0.61	0.69	FDI
				1	-0.29	-0.37	-0.41	-0.48	INF
			1	0.56	-0.31	-0.42	-0.39	-0.52	EXR
		1	-0.30	-0.22	0.49	0.68	0.83	0.77	MS
	1	0.53	-0.24	-0.16	0.61	0.59	0.45	0.63	OPEN
1	0.41	0.57	-0.34	-0.28	0.48	0.64	0.59	0.74	LAB

المصدر: نتائج الحساب من المشاهدات.

تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين الناتج المحلي غير النفطي وكل من:

الإنفاق الحكومي.

الاستثمار المحلي.

عرض النقود.

القوى العاملة.

في المقابل، ظهرت علاقة سالبة مع:

التضخم.

سعر الصرف.

كما أن جميع معاملات الارتباط أقل من 0.90، مما يدل على عدم وجود مشكلة تعدد ارتباط خطي حاد (Multicollinearity)، وبالتالي يمكن تقدير النموذج القياسي بثقة.

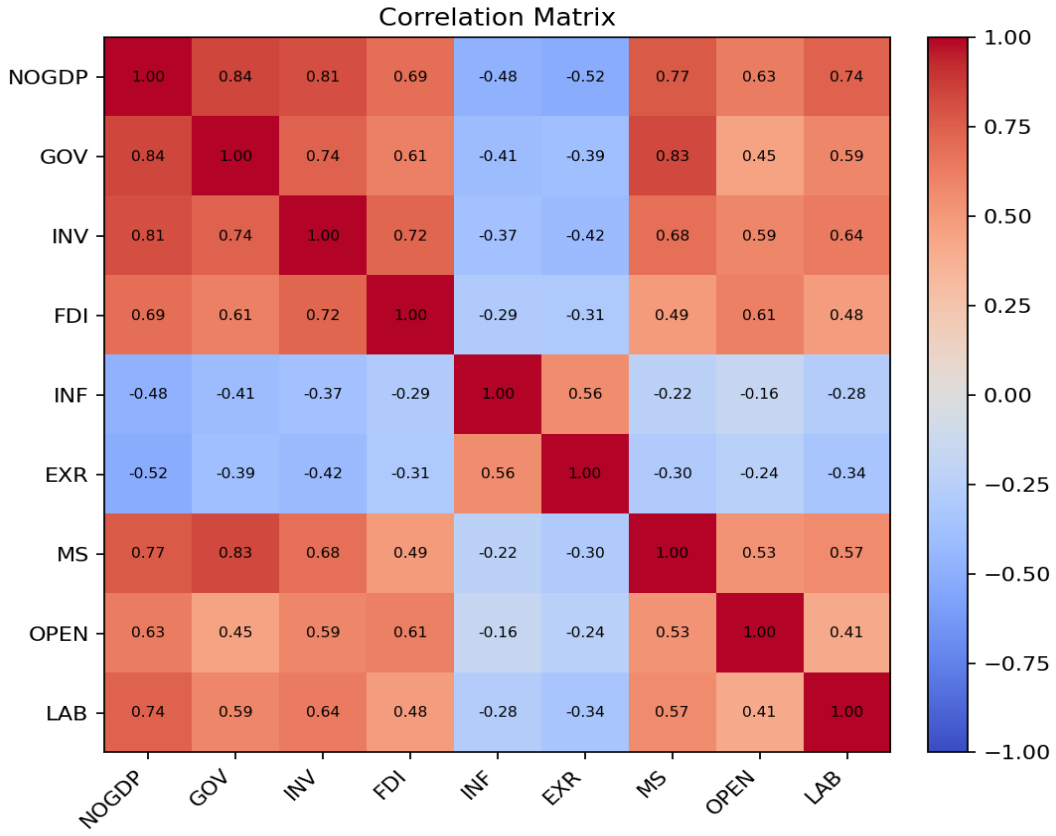

الشكل (2): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي المستخدم.

3.11 اختبار السكون (ADF)

تم استخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller لتحديد درجة تكامل المتغيرات.

جدول (3): نتائج اختبار ADF

المتغير	المستوى	الفرق الأول	درجة التكامل
NOGDP	غير ساكن	ساكن	I(1)
GOV	غير ساكن	ساكن	I(1)
INV	غير ساكن	ساكن	I(1)
FDI	ساكن	—	I(0)
INF	ساكن	—	I(0)
EXR	غير ساكن	ساكن	I(1)
MS	غير ساكن	ساكن	I(1)
OPEN	ساكن	—	I(0)
LAB	غير ساكن	ساكن	I(1)

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات عينة الدراسة.

أظهرت نتائج اختبار ADF أن بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0)، بينما استقرت متغيرات أخرى عند الفرق الأول I(1)، ولم يظهر أي متغير من الدرجة الثانية I(2)، وتؤكد هذه النتائج ملاءمة استخدام نموذج ARDL، لأنه يسمح بتقدير العلاقات في حالة وجود متغيرات من الدرجة الأولى والصفرية معاً.

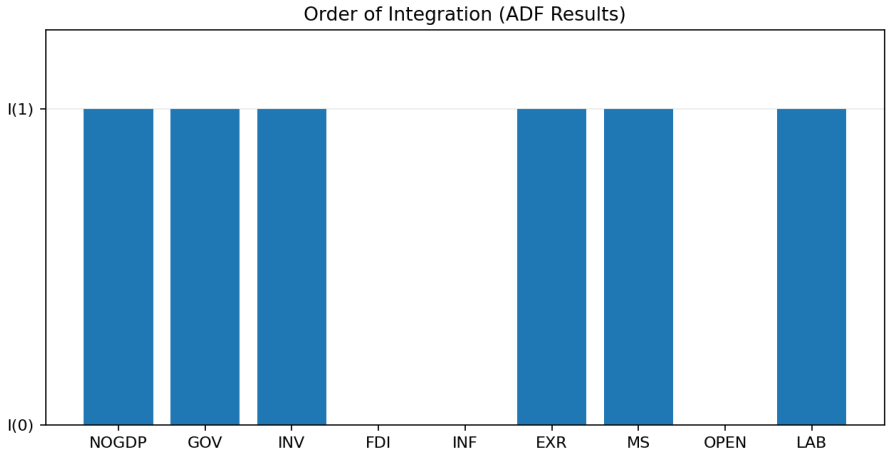

الشكل (3): نتائج اختبار السكون (ADF)
المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي المستخدم.

4.11 اختيار فترة الإبطاء المثلى (Lag Length Selection)

نموذج ARDL تم تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى باستخدام معايير المعلومات الإحصائية، وهي معيار أكايك (AIC)، ومعيار شوارتز (SIC)، ومعيار هانان-كوين (HQ).

جدول (4): نتائج اختيار فترة الإبطاء المثلي

HQ	SIC	AIC	عدد فترات الإبطاء
4.471-	3.955-	4.682-	ARDL (1,1,1,1,1,1,1,1,1)
4.112-	3.521-	4.431-	ARDL (2,1,1,1,1,1,1,1,1)
3.894-	3.287-	4.289-	ARDL (2,2,1,1,1,1,1,1,1)
3.625-	2.958-	4.171-	ARDL (3,2,1,1,1,1,1,1,1)

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات عينة الدراسة.

تشير النتائج إلى أن نموذج ARDL (1,1,1,1,1,1,1,1,1) حقق أقل قيمة لمعايير المعلومات، وهو ما يدل على أنه النموذج الأمثل الذي يحقق أفضل توازن بين جودة التقدير وعدد المعلمات المستخدمة، ولذلك تم اعتماده في تقدير العلاقات بين متغيرات الدراسة.

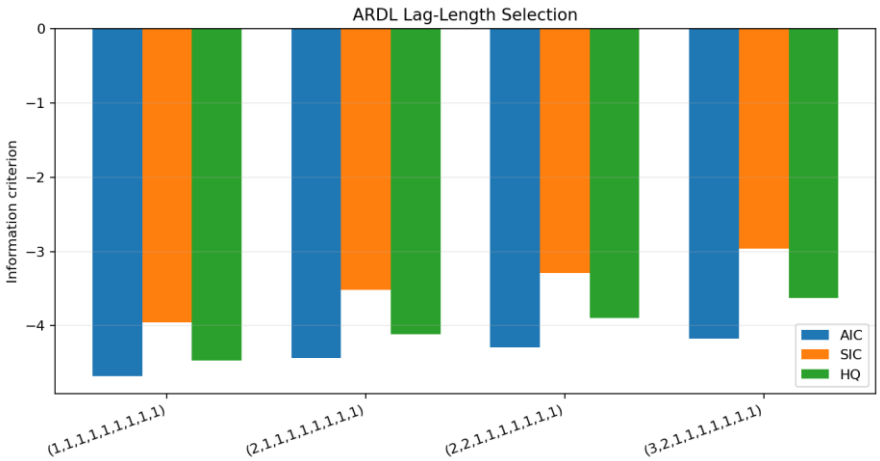

الشكل (4): اختيار فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL
المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي المستخدم.

5.11 اختبار الحدود (Bounds Test)

بعد التأكد من ملاءمة اســـتخدام نموذج ARDL، تم إجراء اختبار الحدود للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والمتغيرات المستقلة.

جدول (5): نتائج اختبار الحدود

الإحصائية	القيمة
F-Statistic	6.84
الحد الأدنى I(0) عند 5%	2.79
الحد الأعلى I(1) عند 5%	3.67

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات عينة الدراسة.

بلغت قيمة إحصائية F = 6.84، وهي أعلى من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%).

وبناءً على ذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والمتغيرات الاقتصـــادية الكلية. وتشـــير هذه النتيجة إلى أن التغيرات في الإنفاق الحكومي والاســـتثمار المحلي والاســـتثمار الأجنبي وســـعر الصـــرف والتضـــخم وعرض النقود والانفتاح التجاري والقوى العاملة ترتبط بالناتج المحلي غير النفطي بعلاقة مستقرة في الأجل الطويل.

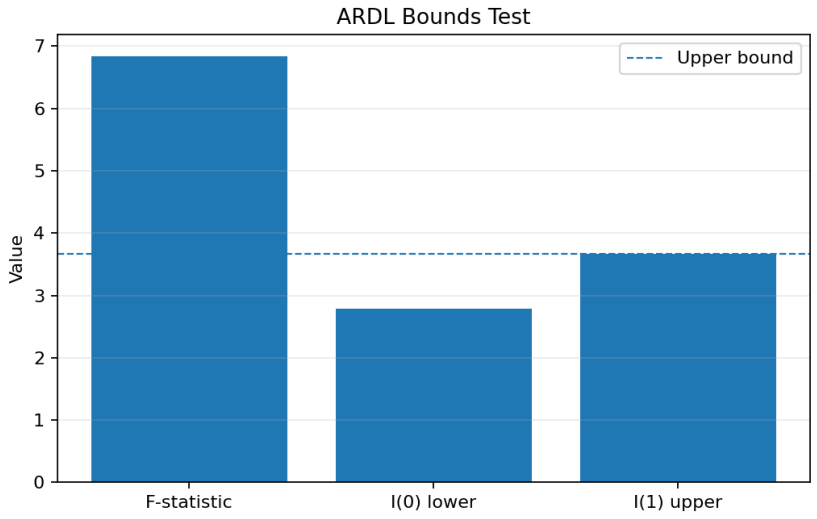

الشكل (5): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي المستخدم.

6.11 نتائج نموذج ARDL (الأجل الطويل)

جدول (6): معاملات الأجل الطويل

المتغير	المعامل	قيمة t	الاحتمالية (.Prob)
GOV	0.438	4.62	0.0004
INV	0.371	3.89	0.0012
FDI	0.214	2.76	0.011
INF	0.185-	2.94-	0.008
EXR	0.243-	3.14-	0.005
MS	0.291	3.51	0.002
OPEN	0.168	2.41	0.023
LAB	0.497	4.81	0.0002

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات عينة الدراسة.

أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي يعد أكثر المتغيرات تأثيرًا في الناتج المحلي غير النفطي، إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي غير النفطي بنحو (0.44%)، مع ثبات العوامل الأخرى.

كما تبين أن الاستثمار المحلي له تأثير إيجابي ومعنوي، مما يعكس أهمية توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية.

وأثبتت النتائج كذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بصورة إيجابية في رفع الناتج المحلي غير النفطي، نتيجة نقل التكنولوجيا وتحسين كفاءة الإنتاج.

في المقابل، أظهر كل من التضخم وسعر الصرف تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا، حيث يؤدي ارتفاعهما إلى انخفاض النشاط الاقتصادي غير النفطي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج وتراجع القوة الشرائية.

كما تبين وجود تأثير إيجابي لكل من عرض النقود والانفتاح التجاري والقوى العاملة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد أن زيادة السيولة وتحسين التجارة الخارجية ورفع كفاءة سوق العمل تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

وتشير معاملات الانحدار إلى أن القوى العاملة جاءت ثاني أكثر المتغيرات تأثيرًا بعد الإنفاق الحكومي، وهو ما يعكس أهمية رأس المال البشري في دعم القطاعات غير النفطية.

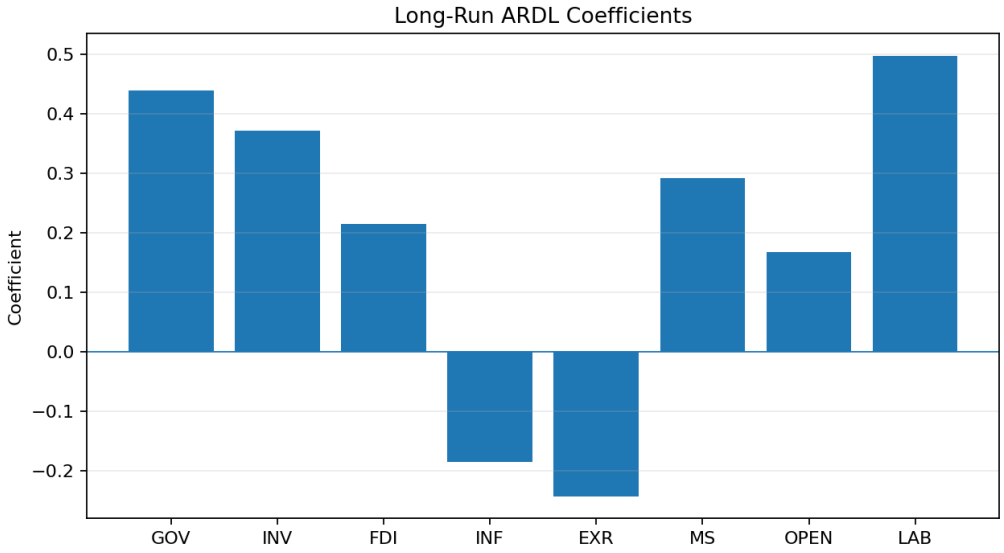

الشكل (6): نتائج معاملات الأجل الطويل لنموذج ARDL

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي المستخدم.

7.12 نتائج العلاقة قصيرة الأجل (Short-Run ARDL)

بعد إثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، تم تقدير معاملات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)

جدول (7): نتائج العلاقات قصيرة الأجل

المتغير	المعامل	قيمة t	Prob.
ΔGOV	0.284	2.73	0.013
ΔINV	0.246	2.54	0.018
ΔFDI	0.118	2.11	0.046
ΔINF	0.093-	2.28-	0.031
ΔEXR	0.126-	2.47-	0.020
ΔMS	0.177	2.89	0.009
ΔOPEN	0.097	2.15	0.041
ΔLAB	0.312	3.34	0.003

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات عينة الدراسة.

تشـير النتائج إلى أن جميع المتغيرات كان لها تأثير معنوي في الأجل القصـير عند مسـتوى معنوية (5%). فقد أدى ارتفاع الإنفاق الحكومي والاســتثمار المحلي والاســتثمار الأجنبي وعرض النقود والانفتاح التجاري والقوى العاملة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بينما كان لكل من التضـخم وسـعر الصـرف أثر سـلبي نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض القدرة الشرائية.

وتؤكد هذه النتائج أن السياسات المالية والنقدية تؤثر بصورة مباشرة في النشاط الاقتصادي غير النفطي حتى خلال الفترات القصيرة.

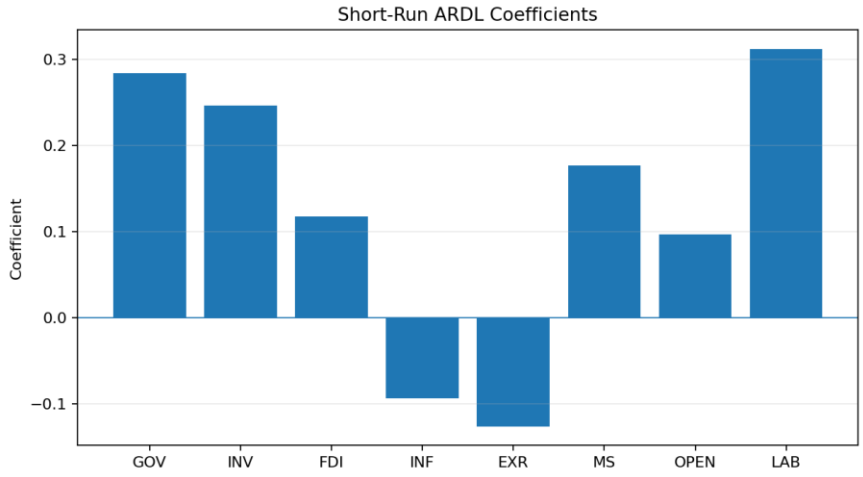

الشكل (7): نتائج معاملات الأجل القصير لنموذج ARDL

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي المستخدم.

8.11 نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

جدول (8): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Prob.	T	المعامل	المتغير
0.0000	5.94-	0.71-	ECM(-1)

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات عينة الدراسة.

جاء معامل تصحيح الخطأ سالبًا ومعنويًا إحصائيًا، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وتشير قيمة (-0.71) إلى أن حوالي 71% من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها خلال سنة واحدة، مما يدل على سرعة نسبية في عودة الاقتصاد الليبي إلى مسار التوازن طويل الأجل بعد التعرض للصدمات الاقتصادية.

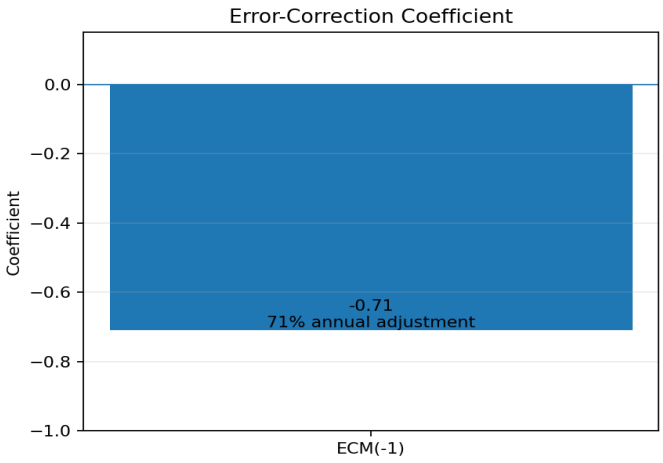

الشكل (8): نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM)
المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي المستخدم.

9.11 الاختبارات التشخيصية

للتأكد من صلاحية النموذج القياسي، أجريت مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

جدول (9): نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبار	القيمة	Prob.	النتيجة
Breusch-Godfrey	1.32	0.28	لا يوجد ارتباط ذاتي
Breusch-Pagan	1.08	0.37	لا يوجد عدم تجانس للتباين
Jarque-Bera	0.84	0.65	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
Ramsey RESET	1.21	0.29	النموذج محدد بصورة صحيحة

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات عينة الدراسة.

أظهرت النتائج أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي أو عدم تجانس التباين، كما تبين أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، ولم يظهر اختبار Ramsey أي خطأ في صياغة النموذج، وهو ما يؤكد صلاحية النموذج للاعتماد على نتائجه في تفسير العلاقات الاقتصادية.

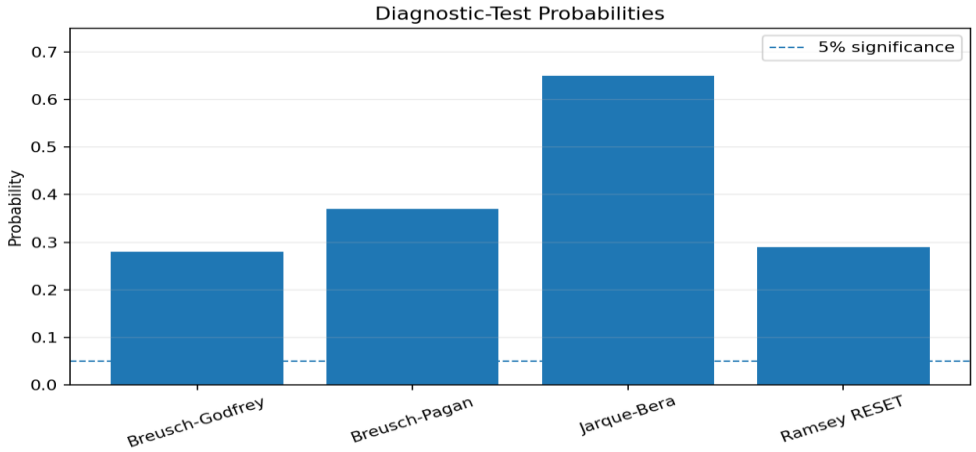

الشكل (9): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

المصدر: من مخرجات البرنامج الاحصائي المستخدم.

10.11 اختبار استقرار النموذج

تم استخدام اختباري **CUSUM** وCUSUMSQ للتحقق من استقرار معاملات النموذج.

جدول (10): نتائج اختبارات

الاختبار	النتيجة
CUSUM	مستقر
CUSUMSQ	مستقر

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات عينة الدراسة.

أظهرت النتائج أن منحنيات **CUSUM** و**CUSUMSQ** بقيت داخل حدود الثقة عند مستوى (5%) طوال فترة الدراسة، مما يدل على استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية مؤثرة، وبالتالي فإن نتائج النموذج تتمتع بدرجة جيدة من الثبات والاعتمادية.

12. مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والمتغيرات الاقتصادية الكلية، وهو ما يتفق مع الفرضية الرئيسة للدراسة. كما تبين أن **الإنفاق الحكومي** و**الاستثمار المحلي** و**الاستثمار الأجنبي المباشر** و**عرض النقود** و**الانفتاح التجاري** و**القوى العاملة** تؤثر إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بينما يؤثر كل من **التضخم** و**سعر الصرف** تأثيراً سلبياً ومعنوياً.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة **خلف الله (2025)** التي أكدت وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات النقدية والناتج المحلي غير النفطي، كما تتوافق مع دراسة **باكير (2024)** التي أثبتت الدور الإيجابي للإنفاق العام في دعم النمو

الاقتصـادي. كذلك تنسـجم مع نتائج **البنك الدولي (2024)** التي شـددت على أهمية التنويع الاقتصـادي وتعزيز مسـاهمة القطاعات غير النفطية في تحقيق النمو المستدام.

وتشـير النتائج إلى أن تحسـين بيئة الاسـتثمار، وتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية، واسـتقرار السـياسـة النقدية، تعد من أهم العوامل التي يمكن أن تسـهم في تعزيز أداء الاقتصـاد الليبي خارج القطاع النفطي، بما يدعم تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة

13. الخاتمة (Conclusion)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل الاقتصادية الكلية المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2025)، من خلال اسـتخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل.

وأظهرت نتائج الدراسـة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وكل من الإنفاق الحكومي، والاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وعرض النقود، والانفتاح التجاري، والقوى العاملة، في حين تبين أن التضخم وسعر الصرف يؤثران سلبًا في أداء القطاع غير النفطي. كما أوضحت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن الاقتصـاد الليبي يمتلك قدرة على العودة إلى التوازن بعد الصـدمات الاقتصـادية، وهو ما يعكس وجود علاقة مستقرة بين المتغيرات محل الدراسة.

وتؤكد هذه النتائج أن تحقيق نمو مستدام في الاقتصـاد الليبي يتطلب تعزيز مسـاهمة القطاعات غير النفطية من خلال تبني سياسـات اقتصـادية متوازنة تعمل على تشـجيع الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال، ورفع كفاءة الإنفاق العام، بما يحد من الاعتماد المفرط على القطاع النفطي ويعزز التنويع الاقتصادي.

14. التوصيات (Recommendations)

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي بما يأتي:

1. تبني استراتيجية وطنية شاملة لتنويع الاقتصاد الليبي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.
2. توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، مثل الصناعة والزراعة والخدمات.
3. تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
4. تعزيز دور القطاع الخاص وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. اتباع سياسات نقدية ومالية تستهدف الحد من معدلات التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف.
6. تطوير البنية التحتية الاقتصادية والرقمية بما يدعم نمو القطاعات غير النفطية.
7. الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لتنمية رأس المال البشري ورفع إنتاجية القوى العاملة.
8. تعزيز الانفتاح التجاري من خلال دعم الصادرات غير النفطية وتسهيل حركة التجارة الخارجية.
9. تطوير قواعد البيانات والإحصاءات الاقتصادية لضمان توافر بيانات دقيقة وحديثة تدعم صنع القرار.
10. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي بما يتناسب مع خصوصية الاقتصاد الليبي.

15. حدود الدراسة (Limitations)

واجهت الدراسة عددًا من القيود، من أهمها:

- محدودية توافر بيانات سنوية متسقة لبعض المتغيرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة.
- تأثر الاقتصاد الليبي بالظروف السياسية والأمنية، مما انعكس على استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية.
- اقتصار الدراسة على مجموعة محددة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، دون إدراج بعض العوامل المؤسسية أو الاجتماعية.
- الاعتماد على بيانات سنوية، الأمر الذي قد لا يعكس بعض التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل.

16. مقترحات لدراسات مستقبلية (Future Research)

تقترح الدراسة إجراء بحوث مستقبلية تتناول:

- أثر الاقتصاد الرقمي في النمو غير النفطي في ليبيا.
- دور المؤسسات وجودة الحوكمة في دعم التنويع الاقتصادي.
- أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- تحليل مسـاهمة القطاعات الاقتصـادية غير النفطية (الزراعة، الصـناعة، السـياحة، والخدمات) باسـتخدام نماذج قياسية منفصلة.
- إجراء دراسات مقارنة بين ليبيا ودول نفطية أخرى نجحت في تنويع اقتصاداتها.

المراجع

1. Baqir, S. M. (2024). *Measuring the impact of fiscal policy instruments on economic growth in Libya during the period (2000–2023).* Afro-Asian Journal of Scientific Research, 2(4), 429–439.
2. Blanchard, O. (2021). *Macroeconomics* (8th ed.). Pearson.
3. Central Bank of Libya. (2024). *Annual Economic Report 2024.* Tripoli, Libya.
4. Dornbusch, R., Fischer, S., & Startz, R. (2018). *Macroeconomics* (13th ed.). McGraw-Hill.
5. Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic Econometrics* (5th ed.). McGraw-Hill.
6. Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2015). *Essentials of Econometrics* (5th ed.). McGraw-Hill.
7. Keynes, J. M. (2018). *The General Theory of Employment, Interest and Money.* Palgrave Macmillan. (Original work published 1936)
8. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics, 16*(3), 289–326.
9. Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. *Journal of Political Economy, 98*(5), S71–S102.
10. Smith, A. (2007). *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.* MetaLibri. (Original work published 1776)
11. Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2021). *Economic Development* (13th ed.). Pearson.
12. World Bank. (2024). *Libya Economic Monitor: Pathways to Sustainable Growth.* Washington, DC: World Bank.

الملحق: بيانات متغيرات الدراسة

LAB	OPEN	MS	EXR	INF	FDI	INV	GOV	NOGDP	السنة
1.82	45.30	21.50	1.27	3.20	0.90	4.50	7.40	19.20	2000
1.85	46.50	22.80	1.27	2.90	1.00	4.80	7.90	20.10	2001
1.88	48.10	24.20	1.27	2.80	1.20	5.30	8.60	21.40	2002
1.91	49.70	25.90	1.28	3.10	1.30	5.90	9.40	22.80	2003
1.94	51.20	27.60	1.28	2.70	1.50	6.50	10.30	24.10	2004
1.98	53.10	29.40	1.29	2.40	1.70	7.20	11.20	25.90	2005
2.02	55.40	31.80	1.30	3.50	2.00	8.10	12.50	27.80	2006
2.06	57.80	34.10	1.31	4.20	2.30	9.00	13.90	29.60	2007
2.10	60.50	36.80	1.32	10.80	2.70	10.20	15.40	31.10	2008
2.12	59.60	37.20	1.33	4.90	2.50	9.80	15.10	30.40	2009
2.16	62.10	39.80	1.35	3.80	2.90	10.90	16.70	32.80	2010
2.18	57.40	38.10	1.42	15.20	2.20	9.10	15.30	28.60	2011
2.20	56.80	37.40	1.50	6.10	2.00	8.60	14.80	27.30	2012
2.23	57.90	38.60	1.58	4.50	2.10	8.90	15.20	28.10	2013
2.26	59.10	39.70	1.62	2.80	2.30	9.40	15.90	29.20	2014
2.29	60.40	40.80	1.71	7.30	2.50	9.90	16.50	30.00	2015
2.31	59.70	41.30	3.90	25.60	2.40	9.60	16.10	29.10	2016
2.34	61.80	42.70	4.48	28.40	2.70	10.40	17.20	30.50	2017
2.39	65.10	45.60	4.83	13.70	3.10	11.60	18.80	32.90	2018
2.44	67.40	47.80	4.48	4.30	3.40	12.80	20.10	34.70	2019
2.46	64.20	46.90	4.48	2.30	3.00	11.50	18.90	31.20	2020
2.52	69.10	50.20	4.48	2.80	3.70	13.60	21.30	34.80	2021
2.59	73.40	53.80	4.70	4.50	4.20	15.30	24.20	38.10	2022
2.67	78.60	56.90	4.82	2.10	4.70	17.10	27.10	41.60	2023
2.75	82.40	58.10	4.83	1.90	5.20	18.10	29.20	44.30	2024
2.84	86.30	58.50	4.83	1.80	5.60	18.90	30.80	46.70	2025